

منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد في صحيحه
دراسة تحليلية تطبيقية على كتاب العلم

Imam Muslim's Methodology in Including Mutaba'at and Shawahid in His Sahih An Analytical and Applied Study of Kitab al-Ilm

[10.35781/1637-000-198-002](https://doi.org/10.35781/1637-000-198-002)

الباحث/ إحسان الله إحسان*

*تخصص السنة وعلوم الحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

الملخص

وتصنيفها وتحليل نماذج منها. واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في تتبع الروايات ذات الصلة في كتاب العلم، والمنهج التحليلي في دراسة الأسانيد والمتون ومقارنة طرق الرواية، والمنهج التطبيقي في تصنيف الأمثلة وربطها بالمقاصد النقدية المحتملة.

وتخلص الدراسة إلى أن فهم المتابعات والشواهد في صحيح مسلم يقتضي النظر في موضع الرواية وسياقها وعلاقتها بالطريق الأصلي، لا الاكتفاء بالحكم العام بأن كل رواية لاحقة إنما سقت للتقوية. كما تبرز أهمية التمييز الاصطلاحي بين المتابعة والشاهد مع مراعاة استعمال المحدثين لهما.

الكلمات المفتاحية: منهج الإمام مسلم، المتابعات والشواهد، كتاب العلم.

يتناول هذا البحث منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد ووظيفتهما في صحيح مسلم، من خلال دراسة تحليلية تطبيقية على كتاب العلم. ويهدف إلى حصر المتابعات والشواهد الواردة في كتاب العلم وتصنيفها، وبيان أنواع المتابعات، والكشف عن المقاصد العلمية والنقدية التي من أجلها أوردها الإمام مسلم، مع التمييز بين ما يتصل بتقوية الإسناد وما يسهم في تأييد معنى الرواية أو بيان اختلاف طرقها وألفاظها.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: يعرض المبحث الأول ترجمة الإمام مسلم والتعريف بصحيحه ومنهجه. ويتناول المبحث الثاني تعريف المتابعات والشواهد والفرق بينهما وأنواع المتابعة، ثم يبين منهج الإمام مسلم في ترتيبها وإيرادها. ويخصص المبحث الثالث للدراسة التطبيقية على كتاب العلم، بحصر الروايات

Imam Muslim's Methodology in Including Mutaba'at and Shawahid in His Sahih

An Analytical and Applied Study of Kitab al-Ilm

Researcher: Ehsanullah Ehsan*

*Specialization: Sunnah and Hadith Sciences
College of Sharia and Islamic Studies - Qatar University

Abstract

This research examines Imam Muslim's methodology in Mutaba'at and Shawahid and their function in *Sahih Muslim* through an analytical and applied study of *Kitab al-Ilm*. It aims to identify and classify the Mutaba'at and Shawahid found in *Kitab al-Ilm*, explain the types of Mutaba'at, and reveal the scholarly and critical purposes for which Imam Muslim included them, while distinguishing between what relates to strengthening the chain of transmission and what contributes to supporting the meaning of the narration or clarifying differences in its routes and wording.

The research consists of an introduction, three chapters, and a conclusion. The first chapter presents a biography of Imam Muslim and an introduction to his Sahih and methodology. The second chapter discusses the definitions of Mutaba'at and Shawahid, the difference between them, and the types of Mutaba'at, then explains Imam Muslim's methodology in arranging and including them. The third chapter is devoted to the applied study of *Kitab al-Ilm* through

identifying the narrations, classifying them, and analyzing selected examples.

The researcher employed the inductive method in tracing the relevant narrations in *Kitab al-Ilm*, the analytical method in studying the chains of transmission and texts and comparing the routes of narration, and the applied method in classifying examples and relating them to possible critical purposes.

The study concludes that understanding Mutaba'at and Shawahid in *Sahih Muslim* requires considering the position of the narration, its context, and its relationship to the original route, not merely relying on the general assumption that every subsequent narration was included for corroboration. It also highlights the importance of the terminological distinction between Mutaba'ah and Shahid while considering the usage of hadith scholars.

Keywords: Imam Muslim's Methodology, Mutaba'at and Shawahid , *Kitab al-Ilm*.

المقدمة:

الحمد لله الذي شرف هذه الأمة بحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وجعل لها أئمة نقادا مَيَّزوا صحيح الحديث من سقيمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

إن من أبرز الأئمة المحدثين الذين خدموا السنة النبوية الإمام مسلم (206هـ - 261هـ)، الذي تميز منهجه في صحيحه بالدقة في نقد الأسانيد والمتون، مع عناية خاصة بإيراد المتابعات والشواهد التي تُظهر قوة الحديث أو تكشف علة. وقد تناولت الدراسات السابقة هذا الموضوع بشكل عام، فعرفت المتابعات والشواهد وأوردت نماذج تطبيقية متنوعة، لكنها لم تُعط منهج الإمام مسلم حقه. وفي هذا البحث حاول الباحث أن يسد هذه الفجوة العلمية، ويهدف البحث إلى تحليل منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد، مع بيان الأمثلة التطبيقية من كتاب العلم في صحيح مسلم.

مشكلة البحث

يحاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد في صحيحه؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالمتابعات والشواهد عند المحدثين، والفرق بينهما؟
2. ما النماذج التطبيقية للمتابعات والشواهد في كتاب العلم من صحيح مسلم؟
3. كيف يرتب الإمام مسلم المتابعات والشواهد داخل الحديث؟
4. ما المقاصد العلمية من إيرادهما؟

أهمية البحث

- إبراز الدقة النقدية في منهج الإمام مسلم في صحيحه.
- بيان أثر المتابعات والشواهد في تثبيت الرواية من حيث القوة والضعف.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعريف بالإمام مسلم وصحيحه، وبيان منهجه العام في صحيحه.
2. بيان مفهوم المتابعات والشواهد عند المحدثين، والفرق بينهما، وأنواع المتابعات.
3. حصر المتابعات والشواهد الواردة في كتاب العلم من صحيح مسلم، وتصنيفها وتحليل نماذج منها، والكشف عن المقاصد العلمية والنقدية من إيرادها.

حدود البحث

- الدراسة مقتصرة على كتاب العلم من صحيح مسلم.
- التركيز على الجانب الإسنادي، مع الإشارة إلى المتن عند الحاجة.

منهج البحث

المنهج التحليلي: لتحليل الأسانيد والروايات للوصول إلى النتيجة
المنهج التطبيقي: تقديم الأمثلة من كتاب العلم في صحيح مسلم

الدراسات السابقة

بعد البحث في عدد من المصادر العلمية، منها: المكتبة الشاملة، ومكتبة جامعة قطر، ودار المنظومة، وموسوعة السنة النبوية، والبحوث العلمية المتخصصة، وُجدت مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولاً: الدراسات العامة في المتابعات والشواهد

1. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الصادر عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة 1417هـ. تناولت الدراسة مفهوم الشواهد والمتابعات، وأثرهما في تقوية الأحاديث، وقواعد الاعتبار عند المحدثين، مع ذكر تطبيقات حديثة متنوعة.

2. المتابعات والشواهد: دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم لصالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، بجامعة أم القرى سنة 2007م. تناولت الدراسة المتابعات والشواهد من الناحية النظرية، ثم عرضت رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم على وجه العموم.

ثانياً: الدراسات الخاصة بصحيح مسلم

1. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح للدكتور حمزة عبد الله المليباري، الصادر عن دار ابن حزم ببغداد سنة 1997م. درست هذه الدراسة منهج الإمام مسلم في ترتيب أحاديث صحيحه وجمع طرقها، وأبرزت دقته النقدية في عرض الأحاديث.

2. المعلقات والموقوفات في صحيح مسلم لرائدة خالد حمد نصيرات، المنشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة 2018م. تناولت الدراسة المعلقات والموقوفات الواردة في صحيح مسلم، وبيّنت أسباب إيرادها رغم اشتراط اتصال السند.

3. الفوائد الإسنادية عند الإمام مسلم في صحيحه لإكرامي محمد محمد الشاذلي، المنشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سنة 2023م. تناولت الدراسة الفوائد الإسنادية في صحيح مسلم، وأشارت إلى دور المتابعات في إبراز طرق الحديث المختلفة وتقوية الأسانيد.

الفرق بين البحث والدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أنها سارت في اتجاهين؛ الأول: دراسة المتابعات والشواهد من حيث مفهوما وأثرهما في تقوية الحديث بصورة عامة، والثاني: دراسة بعض الجوانب المنهجية والإسنادية في صحيح الإمام مسلم. غير أن هذه الدراسات لم تجمع بين دراسة منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد وبين التطبيق على موضع محدد من صحيحه.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها تعنى بمنهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد خاصة، من خلال دراسة تطبيقية على كتاب العلم في صحيح مسلم، مع حصر المتابعات والشواهد الواردة فيه، وتصنيفها، وبيان أنواعها، والكشف عن المقاصد العلمية والنقدية من إيرادها، وربط الأمثلة التطبيقية بوظائفها في تقوية الإسناد أو بيان اختلاف الطرق والألفاظ.

الإضافة العلمية:

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع المتابعات والشواهد بشكل عام، فاهتمت بالجانب النظري وأوردت نماذج تطبيقية متنوعة، لكنها لم تتناول منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد في صحيحه بشكل خاص، ولم تُفرد الأمثلة من كتاب العلم في صحيح مسلم. وفي هذا البحث يهتم بتوضيح منهج الإمام مسلم في إيراد المتابعات والشواهد من حيث القوة وكشف العلل، مع الاختصار على الأمثلة التطبيقية من كتاب العلم، ليُظهر دقة منهجه وأثر المتابعات والشواهد في بيان العلة، وهو ما يُعد إضافة علمية تسد هذه الثغرة إن شاء الله.

هيكل البحث

المبحث الأول: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم والتعريف بصحيحه

المطلب الثاني: منهج الإمام مسلم في إيراده الصحيح

المبحث الثاني: التعريف بالمتابعات والشواهد ومنهج الإمام مسلم في صحيحه

المطلب الأول: تعريف المتابعة والشاهد لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: الفرق بين المتابعة والشاهد مع ذكر أنواع المتابعة

المطلب الثالث: منهجية عرض المتابعة والشاهد في صحيح مسلم

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للمتابعات والشواهد في صحيح مسلم، كتاب العلم انموذجا، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: حصر المتابعات والشواهد في كتاب العلم
- المطلب الثاني: دراسة المتابعات في كتاب العلم وبيان غرضها
- المطلب الثالث: دراسة الشواهد في كتاب العلم وبيان غرضها

الخاتمة

- النتائج
- التوصيات
- المراجع والمصادر

المبحث الأول: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم والتعريف بصحيحه

أولاً: اسمه ونسبه

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أحد أئمة الحديث المشهورين، وصاحب كتاب صحيح مسلم⁽¹⁾.

ثانياً: مولده

ولد الإمام مسلم رحمه الله سنة أربع ومائتين 204هـ، وأول سماعه في سنة ثمان عشرة⁽²⁾.

ثالثاً: أهم شيوخه

ومن أهم شيوخ الإمام مسلم: الإمام أحمد بن حنبل، إسحاق بن راهويه، سعيد بن منصور، يحيى بن يحيى التميمي، عبد الله بن مسلمة القعنبي⁽³⁾. ذكر ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "فسمع بخراسان يحيى بن يحيى التميمي وإسحاق بن راهويه وغيرهما وبالري محمد بن مهران الجمال وأبا غسان محمد بن عمرو زنجيا وغيرهما وبالعراق أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهما وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب الزهري وغيرهما وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى وغيره"⁽⁴⁾.

رابعاً: أهم تلامذته

روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه وفيهم جماعات في درجته فمنهم أبو حاتم الرازي وموسى بن هارون وأحمد بن سلمة وأبو عيسى الترمذي وأبو بكر بن خزيمة ويحيى بن صاعد وأبو عوانة الأسفرايني وآخرون لا يحصون⁽⁵⁾.

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م)، ج10، ص174.

(2) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م، ج10، ص174، الرقم 2180.

(3) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م، ج10، ص174، الرقم 2180.

(4) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408 هـ)، ص55.

(5) النووي: محيي الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392 هـ)، 1/10.

خامساً: أهم كتبه

صنف الإمام مسلم رحمه الله في علم الحديث مؤلفات عديدة، يُعدُّ أشهرها وأعظمها كتاب صحيح مسلم الذي حظي بقبول العلماء، وأصبح من أهم مصادر السنة النبوية. ومن مؤلفاته أيضاً: المسند الكبير على أسماء الرجال، والجامع الكبير، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب من ليس له إلا رأي واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين، وغيرها من المصنفات في الحديث وعلومه⁽¹⁾.

سادساً: رحلاته العلمية

رحل إلى بلدان كثيرة مثل خراسان، العراق، الحجاز، مصر لطلب العلم، وسمع من كبار العلماء مثل أحمد بن حنبل، إسحاق بن راهويه، سعيد بن منصور، وغيرهم من المحدثين⁽²⁾.

سابعاً: وفاته

توفي الإمام مسلم رحمه الله، يوم الأحد من شهر رجب سنة 261هـ بمدينة نيسابور، وقد بلغ من العمر 55 سنة⁽³⁾. قال الذهبي: "توفي مسلم في شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور عن بضعة وخمسين سنة وقبره يزار"⁽⁴⁾.

ثامناً: مكانة الإمام مسلم

قال الإمام الذهبي عن الإمام مسلم رحمه الله: "هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري صاحب الصحيح فلعله من موالى قشير. قيل: إنه ولد سنة أربع ومائتين وأول سماعه في سنة ثمان عشرة من يحيى بن يحيى التميمي وحج في سنة عشرين وهو أمرد فسمع بمكة من القعنبى فهو أكبر شيخ له وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين وأكثر عن علي بن الجعد لكنه ما روى عنه في الصحيح شيئاً وسمع بالعراق والحرمين ومصر"⁽⁵⁾. قال أحمد بن

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج1، ص10.

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج1، ص10.

(3) ينظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ)، ص62.

(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (القاهرة: دار الحديث، دط، 1427 هـ / 2006 م، ج10، ص185.

(5) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخرىج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، دط، 1427 هـ / 2006 م، ج10، ص174، الرقم 2180.

سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلماً في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وسمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن راهويه ذكر مسلماً فقال بالفارسية كلاماً معناه: أي رجل يكون هذا؟⁽¹⁾ وقال الحاكم: "سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: رأيت شيخاً حسن الوجه والثياب عليه رداء حسن وعمامة قد أرخاها بين كتفيه فقيل: هذا مسلم فتقدم أصحاب السلطان فقالوا: قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين فقدموه في الجامع فكبر وصلى بالناس"⁽²⁾. وقال مكي بن عبدان: "سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا "المسند" على أبي زرعة فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته وكل ما قال: إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجت ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا "المسند"⁽³⁾.

تاسعا: مكانة صحيح مسلم

يقول ابن الصلاح: "رفعه الله تبارك وتعالى بكتابه الصحيح هذا إلى مناط النجوم وصار إماما حجة يبدأ ذكره ويعدا في علم الحديث وغيره من العلوم"⁽⁴⁾. وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء: "قال الحافظ ابن مندة: سمعت أبا علي النيسابوري الحافظ يقول: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم"⁽⁵⁾.

قال الإمام النووي: "ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أورده في أسانيده وترتيبه وحسن سياقته وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقاتها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه، بل يدانيه من أهل وقته ودمره وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم"⁽⁶⁾. وقال أيضا في وصف صحيح مسلم: "وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي

(1) المرجع السابق، ج 10، ص 177.

(2) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م،

(3) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م، ج 10، ص 179.

(4) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408 هـ)، ص 60.

(5) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، التحقيق: محمد أيمن الشبراوي،

(القاهرة مصر: دار الحديث، د.ط، 1427 هـ / 2006 م)، ج 10، ص 179.

(6) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392 هـ)، ج 1، ص 11.

كونه أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيد المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه⁽¹⁾.

المطلب الثاني: منهج الإمام مسلم في إيراده الصحيح

ألف الإمام مسلم كتابه الصحيح بعد رحلة علمية طويلة في جمع الروايات وتمحيصها، وسلك فيه منهجاً رفيعاً يقوم على الاحتياط والإتقان والفحص الدقيق، فسمع من كبار العلماء والشيوخ، وانتقى من الروايات ما استوفى شروط الصحة الثابتة عنده. وقد نقل عن الإمام مسلم أنه صنّف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث⁽²⁾، كما صرّح أنه لم يضع شيئاً في كتابه إلا بحجة ولم يسقط منه شيئاً إلا بحجة⁽³⁾. وورد عنه أنه عرض صحيحه على أبي زرعة الرازي للتأكد من صحة الأحاديث، حيث قال: "عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة أخرجه"⁽⁴⁾. وكل هذا الاهتمام الكثير يدل على منهجه الدقيق في التثبت من صحة الحديث. وقد أوضح منهجه وشروطه في مقدمة صحيح مسلم، مبيناً حرصه على الاقتصاد على الأحاديث الصحيحة وتجنب ما كان محل اضطراب أو ضعف.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "إنا نعلم ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام. وثلاث طبقات من الناس. على غير تكرار. إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد. يقع إلى جنب إسناد، لعله تكون هناك"⁽⁵⁾.

هذا النص يكشف عن دقة منهج الإمام مسلم في تصنيف الأحاديث؛ فهو يصرّح بأنه يقسم الأخبار المسندة إلى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس، كما يدل النص على أن الإمام مسلم لم يقتصر على بيان الطبقة الأولى فقط كما ذهب إليه الحاكم، حيث قال: "أراد مسلم أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام وعلى ثلاث طبقات من الرواة، وقد ذكر هذا في صدر خطبته فلم يقدر له إلا الفراغ

(1) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج1، ص14-15.

(2) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ)، ص67.

(3) المرجع السابق.

(4) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ)، ص67.

(5) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، 1374 / 1955م)، ج1، ص4.

من الطبقة الأولى ومات⁽¹⁾. غير أن الإمام مسلم مضى في تقسيمه حتى الطبقة الثالثة وذكر منها الروايات في المتابعات والشواهد ، وقد أشار القاضي عياض إلى هذا المعنى بقوله: "والذي تأوله الحاكم على مسلم من احترام المنية له قبل استيفاء غرضه إلا من الطبقة الأولى فأنا أقول: إنك إذا نظرت في تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس على غير تكرار فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ ثم قال: إذا انقضى هذا أتبعته بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان وذكر أنهم لاحقون بالطبقة الأولى فهؤلاء مذكورون في كتابه لمن تدبر الأبواب"⁽²⁾. وهذا يدل على أن الإمام مسلم قد استوعب طبقات الرواة الثلاثة، حيث لم يقتصر على الطبقة الأولى من الأسانيد ، بل ذكر روايات من الطبقة الثانية وأحياناً من الطبقة الثالثة ، وذلك في سياق المتابعات والشواهد.

وقد أوضح الإمام النووي هذا الموضوع المنهجي في شرحه على صحيح مسلم ، وقال: "ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام: الأول ما رواه الحفاظ المقتنون ، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفاظ والإتقان ، والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون ، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه"⁽³⁾. ثم صرح بأن الإمام مسلم قد استوعب الطبقات الثلاثة في كتابه ، كما قال: "أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في كتابه وبينه في تقسيمه"⁽⁴⁾. الإمام مسلم حين يذكر في صحيحه أحاديث الطبقة الأولى جعلها هي الأصول والأساس ، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية وأحياناً بالطبقة الثالثة لا على سبيل الاعتماد المستقل والأصل ، وإنما على سبيل المتابعة والشاهد ؛ أي لتقوية الأصل وتأكيد ، أو لبيان تعدد طرقه واختلاف ألفاظه. الإمام مسلم وإن صرح ببعض شروطه في مقدمة صحيحه ، إلا أنه لم يجمع جميع الشروط في موضع واحد وبصراحة ، بل يفهم بعضها من منهجه العملي في انتقاء الرواة وترتيب الأسانيد في صحيحه. قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ ومن العلة وهذا هو حد الحديث الصحيح"⁽⁵⁾.

(1) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، التحقيق: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة مصر: دار الحديث، د.ط، 1427هـ / 2006م)، ج10، ص182.

(2) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، التحقيق: محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة مصر: دار الحديث، د.ط، 1427هـ / 2006م)، ج10، ص182.

(3) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج1، ص23.

(4) المرجع السابق.

(5) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ)، ص72.

وهذا يفهم من بعض تصريحاته في المقدمة، ومن منهجه في صحيحه وصنيعه في انتقاء الرواة وترتيب الأسانيد حسب الطبقات الثلاثة.

ومن شروط الإمام مسلم أنه لم يرو عن الذين اتَّهموا عند أهل الحديث أو أكثرهم، وكذلك من غلب على حديثه المنكر، فقال: "فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون. أو عند الأكثر منهم. فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم"⁽¹⁾، وقال أيضاً: "وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم"⁽²⁾.

ومن منهجه أيضاً أنه لم يشترط ثبوت اللقاء الصريح بين الراوي وشيخه، بل اكتفى بإمكان المعاصرة، ما لم يثبت دليل قاطع أن الراوي لم يلتق بمن روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً، فقال: "أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاءه، والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد،"⁽³⁾ وقال: "إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة، أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً"⁽⁴⁾. فالمقصود هنا أن شرط الاتصال عنده يقوم على إمكان المعاصرة، لا على التصريح بالسماع دائماً، إلا إذا ثبت دليل يبين خلاف ذلك.

منهج الإمام مسلم في صحيحه يقوم على الدقة والترتيب، حيث يقدم روايات الطبقة الأولى من الثقات ويجعلها أصل الاعتماد، ثم يتبعها بروايات الطبقات الأخرى من المتابعات والشواهد لتقوية الحديث. كما يجمع طرق الحديث في موضع واحد ليظهر اختلاف الروايات ويفهم الحديث بشكل أدق. وقد أثنى العلماء على هذا المنهج، خاصة الإمام النووي في شرحه، لما فيه من إحكام ودقة، مما يجعل صحيح مسلم نموذجاً متميزاً في تصنيف الحديث.

(1) مسلم، صحيح مسلم، ج1، ص7.

(2) المرجع السابق.

(3) مسلم: مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم، ج1، ص29.

(4) المرجع السابق.

المبحث الثاني: التعريف بالمتابعات والشواهد ومنهج الإمام مسلم في صحيحه

المطلب الأول: تعريف المتابعة والشاهد لغة واصطلاحاً

المتابعة والشاهد مصطلحان في اصطلاح المحدثين، ويُستعملان في الروايات التي تأتي بعد الروايات الأصلية لأغراض علمية دقيقة. وسنبيّن هنا معناهما في اللغة وفي اصطلاح المحدثين.

أولاً: المتابعة لغة

المتابعة اسم مصدر على وزن المفاعلة من تابع يتابع؛ بمعنى وافق. وأصلها من مادة (ت ب ع) التي تدل على معنى التَّبَع والتَّبُع والتَّلَوُّ⁽¹⁾. وفي لسان العرب: "تَبَعَ الشَّيْءُ تَبْعاً وَتَبَاعاً فِي الْأَفْعَالِ وَتَبِعْتُ الشَّيْءَ تَبِيعاً: سِرْتُ فِي إِثْرِهِ؛ وَاتَّبَعَهُ وَاتَّبَعَهُ وَتَبِعْتُهُ قَفَاهُ وَتَطَلَّبَهُ مُتَّبِعاً لَهُ وَكَذَلِكَ تَتَّبَعُهُ وَتَتَّبَعْتُهُ تَتَّبِعاً، وَفِي حَدِيثِ الدَّعَاءِ: تَابِعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَلَى الْخَيْرَاتِ"⁽²⁾، ثم قال: "وتابع بين الأمور متابعة وتباعاً: واطر ووالى؛ وتابعت على كذا متابعة وتباعاً. والتباعد: الولا. يقال: تابع فلان بين الصلاة وبين القراءة إذا والى بينهما ففعل هذا على إثر هذا بلا مهلة بينهما"⁽³⁾. يظهر من أصل الكلمة في اللغة أن معنى المتابعة قائم على التوالي والتباعد، وهو ما ينسجم مع اصطلاح المحدثين.

ثانياً: المتابعة في اصطلاح المحدثين

المتابعة هي رواية الحديث نفسه أو بعض ألفاظه من طريق راوٍ آخر عن شيخ الراوي الأول أو فوقه؛ ولذلك سُمِّيت متابعة، لأنه تابع الراوي الأول في النقل والرواية⁽⁴⁾.

قال ابن حجر في نخبه الفكر في تعريف المتابعة: "إن وافقه غيره: فهو المتابع. وإن وجد متن يشبهه: فهو الشاهد"⁽⁵⁾. يفرّق ابن حجر هنا بين المتابعة والشاهد، فجعل الأولى موافقة في السند، والثانية موافقة في المتن. ثم أوضح في نزهة النظر: "وما تقدم ذكره من الفرد النسبي، إن وجد -بعد ظن كونه فرداً-

(1) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مصر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1389 - 1392 هـ)، ج1، ص362.

(2) ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، حواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، (بيروت: دار صادر، الطبعة 3، 1414 هـ)، ج8، ص27.

(3) ابن المنظور، لسان العرب، ج8، ص28.

(4) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج2، ص170.

(5) ابن حجر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد المحسن بن محمد القاسم، (دم: دين، الطبعة 2، 1441 هـ - 2020 م) ص55.

قد وافقه غيره فهو المتابع، بكسر الموحدة⁽¹⁾، "ويستفاد منها التقوية"⁽²⁾. يوضح ابن حجر أن المتابعة ترفع وصف الفردية عن الحديث إذا وُجد راوٍ آخر يوافق الأول عن نفس الشيء، والغرض من ذكرها تقوية الروايات.

وقال الزركشي: "المتابعة أن يوافق الراوي راوٍ آخر في روايته عن ذلك الشيخ ولهذا سمي متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية"⁽³⁾. يركز الزركشي هنا على وجه التسمية أيضاً مع بيان تعريف المتابعة، مبيّناً أن المتابعة من باب المفاعلة، أي المشاركة بين الراويين في النقل عن الشيخ، وكان الراوي الثاني تبع الأول في هذه الرواية.

يتضح من النصوص أن المتابعة في اصطلاح المحدثين تقوم على معنى الموافقة والمشاركة في الرواية عن نفس الشيخ، وهو ما ينسجم مع أصل الكلمة في اللغة الدال على التتبع والافتقار.

ثالثاً: الشاهد لغة

يقول ابن فارس: "(شهد) الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه. من ذلك الشهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام. يقال شهد يشهد شهادة. والمشهد: محضر الناس. ومن الباب: الشهود: جمع الشاهد، وهو الماء الذي يخرج على رأس الصبي إذا ولد، ويقال، بل هو الغرس. قال الشاعر: فَجَاءَتْ بِمِثْلِ السَّابِرِيِّ تَعَجَّبُوا ... لَهُ وَالتَّرَى مَا جَفَّ عَنْهُ شُهُودُهَا"⁽⁴⁾. وكما يقال: "شهد فلان عند القاضي، إذا بين وأعلم لمن الحق وعلى من هو"⁽⁵⁾. يبين ابن فارس أن مادة "شهد" تدور حول الحضور والعلم والإعلام، وأن جميع فروعه ترجع إلى هذا الأصل الجامع. وفي لسان العرب: "وشهد فلان على فلان بحق، فهو شاهد وشهيد. واستشهد فلان، فهو شهيد. والمشاهدة: المعاينة. وشهده شهوداً أي حضره، فهو شاهد. وقوم شهود أي حضور"⁽⁶⁾.

(1) ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (دم: المحقق، الطبعة 3، 1443 هـ 2021 م)، ص 98.

(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 98.

(3) الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، الطبعة 1، 1419 هـ 1998 م)، ج 2، ص 170.

(4) ابن فارس: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مصر: مطبعة مصطفى، ط 2، 1389 هـ)، ج 3، ص 221.

(5) المرجع السابق

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 239.

رابعاً: الشاهد في اصطلاح المحدثين

الشاهد هو رواية الحديث نفسه أو روايته بمعناه من طريق صحابي آخر غير الصحابي الأول، فالموافقة هنا تقع في المتن لا في الإسناد كما في المتابعة، وسُمِّيَ شاهداً لأنه يشهد للحديث ويؤيده برواية أخرى⁽¹⁾. قال النووي في التقريب: "والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه"⁽²⁾. أراد النووي بعبارة أن الشاهد في الحديث قد يكون برواية أخرى توافقه في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ، فيكون ذلك تقوية للحديث وإثباتاً لمضمونه. قال ابن حجر في نخبه الفكر: "إن وافقه غيره: فهو المتابع. وإن وجد متن يشبهه: فهو الشاهد"⁽³⁾. يفرّق ابن حجر بين المتابعة والشاهد، فجعل الأولى موافقة في السند، والثانية موافقة في المتن. ثم أوضح قوله في نزهة النظر وقال: "وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو الشاهد"⁽⁴⁾. أوضح ابن حجر أن الشاهد هو ما يروى من حديث صحابي آخر يؤيد الحديث الأول، سواء وافقه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، وهو ما يوافق ما قرره النووي من أن الشاهد يتعلق بالمعنى ولو اختلفت الألفاظ. يقول الزركشي عن الشاهد: "أن الشاهد لا تقع الموافقة في الشيخ ولا في الراوي وإنما تقع في المتن بأن يروي معناه من حديث آخر"⁽⁵⁾. أي يُراد بالشاهد أن يأتي حديث آخر بمعنى الحديث الأول، وإن اختلف السند والراوي، فالموافقة هنا تقع في المتن لا في الإسناد، بخلاف المتابعة. وقد اتضحت من النصوص السابقة أن الشاهد عند المحدثين يتعلق بمضمون الرواية، سواء وافقها لفظاً أو معنى، والغرض من ذكره تقوية الحديث من جهة المعنى، بخلاف المتابعة التي تتعلق بالسند وتقوي السند بتعدد رواته. وقد بيّن ابن حجر الفرق بينهما، فجعل المتابعة موافقة راوٍ لغيره عن نفس الشيخ أو فوقه، بينما جعل الشاهد موافقة في المتن من طريق صحابي آخر.

(1) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج2، ص170.

(2) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1405 هـ - 1985 م)، ص41.

(3) ابن حجر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد المحسن بن محمد القاسم، (د.م: دين، الطبعة2، 1441 هـ - 2020 م) ص55.

(4) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص100.

(5) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج2، ص170.

المطلب الثاني: الفرق بين المتابعة والشاهد، مع ذكر أنواع المتابعة

أولاً: الفرق بين المتابعة والشاهد

وقد فرّق بعض العلماء بين المتابعة والشاهد بأن المتابعة تكون في الإسناد، والشاهد يكون في المعنى. وأطلق بعضهم لفظ المتابعة على الشاهد وكذا عكسه، بينما أطلق الآخرون لفظ المتابعة على الشاهد بدون عكسه⁽¹⁾.

قال الزركشي: "المتابعة أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ ولهذا سمي متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية، أن الشاهد لا تقع الموافقة في الشيخ ولا في الراوي وإنما تقع في المتن بأن يروي معناه من حديث آخر"⁽²⁾. يُوضح الزركشي الفرق بين المتابعة والشاهد، فالمتابعة هي أن يوافق الراوي راوياً آخر في روايته عن ذلك الشيخ، أما الشاهد فلا تكون فيه الموافقة في الشيخ ولا في الراوي، وإنما تقع الموافقة في المتن، إذ يروي معناه من حديث آخر. قال النووي: "وتسمى المتابعة شاهداً ولا يسمى الشاهد متابعة"⁽³⁾. وهذا يبيّن أن النووي يرى نوعاً من التداخل بين المصطلحين، بحيث تكون المتابعة أوسع دائرة من الشاهد. قال ابن حجر في نزهة النظر: "وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك. وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل"⁽⁴⁾. ابن حجر أشار إلى رأي بعض المحدثين بأن بعضهم خصّوا المتابعة بما حصل باللفظ، وخصّوا الشاهد بما حصل بالمعنى. وبين موقفه من هذا الرأي بأن في الاصطلاح سعة؛ والمقصود منهما التقوية وهو حاصل في كلا الصورتين. ذكر السيوطي في تدريب الراوي نفس الكلام: "وقال شيخ الإسلام: قد يسمى الشاهد متابعة أيضاً، والأمر سهل"⁽⁵⁾. تدلّ النصوص السابقة على فرق يسير بين المتابعة والشاهد اصطلاحاً، حيث تُجعل المتابعة في الإسناد غالباً، والشاهد في المعنى. لكن يتبين من مجموع كلامهم، أن هذا التفريق غير جوهري؛ إذ يدخل كل واحد منهما في الآخر.

(1) ينظر: التقريب والتيسير للنووي، ص 41.

ينظر: شرح النووي على مسلم، ج 1، ص 34.

(2) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج 2، ص 170.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1، ص 34.

(4) ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 100.

(5) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (د.م: دار الطيبة، د.ط، د.ت)، ج 1، ص 284.

ثانياً: أنواع المتابعة

المتابعات على نوعين:

المتابعة التامة: هي أن يوافق الراوي رأياً آخر في الرواية عن نفس الشيخ مباشرة، أي أن يشتركا في الأخذ عن شيخ واحد بلا واسطة⁽¹⁾.

المتابعة القاصرة: هي أن تحصل الموافقة في الرواية عن شيخ الشيخ أو من فوّه في السند، حتى الوصول إلى الصحابي⁽²⁾.

المطلب الثالث: منهجية عرض المتابعات والشواهد في صحيح مسلم

يتضح من دراسة مقدمة صحيح مسلم ومن صنيعه في الكتاب أن الإمام مسلم اتبع منهجاً واضحاً في إيراد المتابعات والشواهد، ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: تقديم روايات الطبقة الأولى وجعلها أصولاً للباب

حرص الإمام مسلم على أن يبتدئ الأبواب بالأسانيد الأقوى والروايات التي نقلها الحفاظ المتقنون، فقال في مقدمة صحيحه:

"فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا"⁽³⁾. وقد فهم العلماء من هذا النص أن الإمام مسلم يجعل روايات الطبقة الأولى هي الأصل الذي يُبنى عليه الباب.

ثانياً: إيراد روايات الطبقة الثانية والثالثة على سبيل المتابعة والاستشهاد

ذكر الإمام مسلم أنه بعد إيراد الأصول يتبعها بروايات أخرى تقع في أسانيد طبقات دون الطبقة الأولى، فقال: "فإن نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعنا أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان. كالصنف المقدم قبلهم. على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم"⁽⁴⁾.

وهذه الروايات لا يوردها على سبيل الاعتماد الأصلي، وإنما على سبيل المتابعة والاستشهاد.

(1) ابن حجر، *تُرْهُة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، ص 98.

(2) المرجع السابق.

(3) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، 1374 هـ / 1955 م)، ج 1، ص 4_5.

(4) مسلم، *صحيح مسلم*، ج 1، ص 5.

ثالثاً: جمع طرق الحديث في موضع واحد

من منهج الإمام مسلم جمع طرق الحديث المختلفة في موضع واحد؛ لبيان اختلاف الألفاظ والأسانيد، ولإبراز ما في بعضها من فوائد. قال الإمام مسلم: "إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد. يقع إلى جنب إسناد، لعله تكون هناك"⁽¹⁾.

رابعاً: الاستفادة من المتابعات في تقوية الرواية ونفي التفرّد

لم يقصد الإمام مسلم من المتابعات مجرد الإكثار من الطرق، وإنما استعملها لتقوية الرواية وإثبات أن الراوي لم ينفرد بالحديث. وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح بقوله: "فإنه ذكر في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً ثم اتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة"⁽²⁾. ابن الصلاح يوضح هنا منهجية الإمام مسلم في المتابعات بأنه أورد أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بروايات الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد، وإنما أراد أن يوضح أن الأصل هو الطبقة الأولى، وما بعدها إنما يُذكر لتقوية الأصل وتأكيد له لا ليكون أصلاً.

خامساً: الاستفادة من الشواهد في تأييد المعنى

أورد الإمام مسلم الشواهد لتأكيد المعنى وتقويته إذا ورد من طريق صحابي آخر، ولذلك كانت الشواهد عنده وسيلة لتعزيد مضمون الحديث وبيان تعدد وجوه الدلالة عليه. كما قال النووي: "وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد"⁽³⁾.

سادساً: عدم الاحتجاج بكل رواية ترد في المتابعات والشواهد استقلاً

نبّه العلماء إلى أن الإمام مسلم قد يذكر في باب المتابعات والشواهد روايات لا تبلغ رتبة الأصول. قال ابن الصلاح: "قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك"⁽⁴⁾.

أوضح ابن الصلاح هنا أن رواية الضعفاء قد تدخل في باب المتابعة والاستشهاد، فلا يصح الاعتراض على البخاري ومسلم بأنهما ذكرا روايات الضعفاء في الصحيحين؛ إذ إنهما لم يوردا تلك

(1) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، 1374هـ / 1955م)، ج1، ص4_5.

(2) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص91.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص23.

(4) ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص174.

الروايات في الأصول التي اعتمدا عليها في بناء صحيحهما، وإنما ذكرها على سبيل المتابعة والاستشهاد لتقوية الرواية أو معناها. رد النووي على من يعترض بأن الإمام مسلم روى في صحيحه عن الضعفاء، قال: "وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه"⁽¹⁾. المقصود أن الإمام مسلم رحمه الله يذكر أولاً السند القوي الأصيل، ثم يتبعه بأسانيد من الطبقة الثانية على طريق المتابعات والشواهد للتنبية على فائدة.

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص25.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للمتابعات والشواهد في صحيح مسلم، كتاب العلم انموذجا، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حصر المتابعات والشواهد في كتاب العلم

بعد استقراء الروايات الواردة في كتاب العلم من صحيح مسلم، تبين أن الكتاب اشتمل على ستة أبواب، وبلغ مجموع الروايات الواردة فيه ثلاثين رواية بأصولها وطرقها المختلفة. وقد اعتمد الإمام مسلم في ترتيبه على إيراد الأحاديث الأصلية أولاً، ثم أتبعها بالمتابعات والشواهد بحسب ما يقتضيه المقام. وقد بلغ عدد الأحاديث الأصلية في الأبواب الستة ستة أحاديث، بواقع حديث أصل لكل باب، ثم أتبعها الإمام مسلم ببقية الروايات على سبيل المتابعات والشواهد، مما يدل على عنايته بجمع الطرق وتقوية الروايات بمنهج فني.

ومن خلال الدراسة تبين أن المتابعات أكثر من الشواهد، كما ظهر أن المتابعات القاصرة أكثر من المتابعات التامة؛ إذ إن غالب المتابعات الواردة في كتاب العلم وقعت الموافقة فيها عند شيخ الشيخ أو من فوقه، لا عند الشيخ المباشر.

ومن أمثلة المتابعات القاصرة ما أورده الإمام مسلم في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم»⁽¹⁾، حيث روى الحديث أولاً من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، ثم أتبعه بطريق أبي غسان عن زيد بن أسلم، فكانت الموافقة عند زيد بن أسلم، وهو شيخ الشيخ، ولذلك كانت متابعة قاصرة.

ومن أمثلة الشواهد حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»⁽²⁾، إذ ورد عن صحابي آخر غير عائشة رضي الله عنها، مع موافقته لحديثها في المعنى العام، فكان شاهداً للحديث الأول لا متابعة له.

كما تبين من خلال الاستقراء أن الباب الثاني (الألد الخصم)، والباب الرابع (هلك المتطعون)، قد اقتصر فيهما الإمام مسلم على إيراد الحديث الأصل، ولم يذكر فيهما متابعة ولا شاهداً.

ولم يورد الإمام مسلم هذه المتابعات والشواهد لمجرد جمع الطرق أو تكرار الروايات، وإنما ساقها لتحقيق مقاصد علمية ونقدية متعددة؛ فمنها ما ورد لتقوية الإسناد وتأكيده ثبوت الحديث، ومنها ما أورد لرفع التمرّد عن بعض الرواة، ومنها ما سيق لبيان الزيادات الواقعة في بعض الروايات واختلاف

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج4، ص2054، رقم (2669).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ج4، ص2053، رقم (2666).

ألفاظها وطرقها، كما جاءت الشواهد لتقوية المعنى وتأييد مضمون الحديث وتثبيت دلالاته بروايات مستقلة توافقه في المقصود. وهذا كله يبرز دقة الإمام مسلم في توظيف المتابعات والشواهد لخدمة الإسناد والمتن معاً، وإظهار منهجه النقدي في ترتيب الروايات وعرضها في صحيحه.

المطلب الثاني: دراسة المتابعات في كتاب العلم وبيان غرضها

الحديث الأصلي في باب (اتباع سنن اليهود والنصارى):

«حدثني سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ. حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شَبْرًا بَشِيرًا وَزَرًا عَا بِزَرًا. حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ الضَّبِّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ" قلنا: يا رسول الله! آل يهود والنصارى؟ قال "فمن؟" ⁽¹⁾.

هذا هو السند الأول الأصلي في الباب الذي افتتح به الإمام مسلم هذا الباب؛ في هذا الموضع أورد الإمام مسلم السند الأصلي النظيف من الطبقة الأولى معتمداً عليه.

المتابعة الأولى:

أورد الإمام مسلم لهذا الحديث متابعة عن طريق سعيد بن أبي مريم، وقال: «وحدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم. أخبرنا أبو غسان (وهو مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بهذا الإسناد، نحوه» ².

هذه متابعة قاصرة؛ لأن الموافقة لم تقع عند الشيخ المباشر لحفص بن ميسرة، وإنما وقعت عند زيد بن أسلم، وهو شيخ الشيخ.

المتابعة الثانية:

ثم أورد الإمام مسلم متابعة أخرى عن طريق محمد بن يحيى، وقال: «قال أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى. حدثنا ابن أبي مريم. حدثنا أبو غسان. حدثنا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. وذكر الحديث. نحوه» ³. وهذا الطريق يُعد أيضاً متابعة قاصرة؛ لأن نقطة الالتقاء فيه مع السند الأصلي هي زيد بن أسلم، لا الشيخ المباشر. الروايات الواردة بعد السند الأصلي كلها متابعات قاصرة، ولا يوجد في هذا الموضع شاهد؛ لأن جميع الروايات تدور على الصحابي نفسه، وهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، ولم يرد حديث آخر عن صحابي مختلف يوافقه في المعنى.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج4، ص2054، رقم (2669).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج4، ص2055، رقم (2669).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج4، ص2055، رقم (2669).

الحديث الأصلي:

قال الإمام مسلم: «حدثنا يحيى بن يحيى. أخبرنا أبو قدامة، الحارث بن عبيد عن أبي عمران، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا"»⁽¹⁾. وقد روي هذا الحديث من طرق متعددة عن أبي عمران الجوني: فرواه أبو قدامة، وهمام، وأبان، كلهم عن جندب رضي الله عنه. وهذه متابعات؛ لأن الرواة كلهم يروون هذا الحديث من صحابي واحد، ولكنهم اختلفوا في البداية.

المتابعة الأولى:

قال الإمام مسلم: «حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا هَمَامٌ. حَدَّثَنَا أَبُو عمران الجوني عن جندب (يعني ابن عبد الله)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ "اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ. فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا"»⁽²⁾. هذه الرواية تُعدّ متابعة للحديث السابق؛ إذ وافق همام الحارث بن عبيد في الرواية عن أبي عمران، عن جندب رضي الله عنه، مع اتحاد الصحابي واختلاف الطريق، مما يعزّز ثبوت الحديث ويقوّي درجته.

المتابعة الثانية:

قال الإمام مسلم: «حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ. حَدَّثَنَا حَبَان. حَدَّثَنَا أَبَان. حَدَّثَنَا أَبُو عمران. قَالَ: قَالَ لَنَا جَنْدَبٌ، وَنَحْنُ غُلَمَانُ بِالْكُوفَةِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِمَثَلِ حَدِيثِهِمَا"»⁽³⁾. تمثل هذه الرواية متابعة أخرى؛ حيث وافق أبان حلاً من الحارث وهمام في الرواية عن أبي عمران الجوني، عن جندب رضي الله عنه، فاجتمعت طرق متعددة على أصل الحديث، مع اختلاف الرواة في طبقات الإسناد دون الصحابي.

الغرض من المتابعات في صحيح مسلم:

يظهر من خلال هذه المتابعات أن الإمام مسلم لم يوردها على سبيل التكرار، وإنما قصد بها بيان أن الحديث لم ينفرده به حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، بل رواه عن زيد راوٍ آخر وهو أبو غسان محمد بن مطرف، مما يرفع احتمال التفرّد ويزيد الحديث قوة وثبوتاً. كما أن إيراد هذه الطرق يبرز منهج الإمام مسلم في جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد في موضع واحد، وإظهار اتفاق الرواة على

(1) المرجع السابق، ج4، ص2053، رقم (2667).

(2) صحيح مسلم، ج4، ص2054، رقم (2667).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ج4، ص2054، رقم (2667).

أصل الحديث مع اختلاف بعض رجال الإسناد. وهذا ما يعكس دقة الإمام مسلم في جمع الطرق وتأكيد صحة الرواية.

المطلب الثالث: دراسة الشواهد في كتاب العلم وبيان غرضها

الحديث الأصلي في باب (النهى عن اتباع متشابه القرآن)

«حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّسْتَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}. (آل عمران: 7). قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ" ⁽¹⁾. هذا هو السند الأصلي الذي افتتح به الإمام مسلم هذا الباب حسب منهجه، ثم استشهد هنا بشاهد، وهو رواية توافق الحديث الأول في المعنى مع اختلاف الصحابي الراوي، ليعزز بذلك معنى الحديث.

الشاهد الأول:

قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو كامل، فضيل بن حسين الجحدري. حدثنا حماد بن زيد. حدثنا أبو عمران الجوني. قال: كتب إلى عبد الله بن رباح الأنصاري: أن عبد الله بن عمرو قال: هجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما. قال فسمع أصوات رجلين يختلفا في آية. فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم. يعرف في وجهه الغضب. فقال "إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب" ⁽²⁾. وهذا الحديث شاهدٌ للحديث الأول؛ إذ روي عن صحابي آخر غير عائشة رضي الله عنها، فلم تتحقق فيه المتابعة ولو كانت قاصرة لانتهاء اتحاد الصحابي. وهذا يدل بوضوح على أن وظيفته تقوية المعنى لا السند؛ لأنه لم يأت من نفس الطريق الإسنادي، وإنما جاء من طريق مستقل يوافق الحديث الأول في المضمون.

فقد اتفق الحديثان في التحذير من الاختلاف في الكتاب واتباع المتشابه، فكان هذا الحديث شاهداً لتقوية المعنى وتثبيت دلالاته، لا لتقوية الإسناد، إذ المقصود منه تأكيد مضمون الحديث الأول وتعضيده في باب الاجتناب عن اتباع المتشابهات.

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ج4، ص2053، رقم (2665).

⁽²⁾ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ج4، ص2053، رقم (2666).

الشاهد الثاني:

قال الإمام مسلم: «حدثنا يحيى بن يحيى. أخبرنا أبو قدامة، الحارث بن عبيد عن أبي عمران، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اختلفتم فيه فقوموا"»⁽¹⁾. هذا الحديث يعد كالشاهد الثاني للحديث الأول؛ لأنه روي عن صحابي آخر أيضاً، فلم تتحقق المتابعة، ولكنه يؤيد معنى الحديث الأول في التحذير من الاختلاف في القرآن الكريم.

الغرض من الشواهد في صحيح مسلم:

يتبين من خلال الشواهد الواردة في هذا الباب أن الإمام مسلم لم يوردها بقصد تقوية الإسناد؛ لأن الشاهد يختلف عن الحديث الأصل في الصحابي وفي طريق الرواية، وإنما أوردتها لتقوية المعنى وتأييد مضمون الحديث، وإثبات أن المقصود الذي دل عليه الحديث الأول قد وردت له روايات أخرى مستقلة تشهد له وتؤكد. فحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في النهي عن الاختلاف في الكتاب جاء شاهداً لحديث عائشة رضي الله عنها في التحذير من اتباع المتشابه، إذ اجتمع الحديثان على تقرير معنى واحد، وهو التحذير من أسباب الفتنة والاختلاف في كتاب الله تعالى. وكذلك حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه في الأمر بترك القراءة عند وقوع الاختلاف في القرآن، فإنه يؤيد المعنى الذي دل عليه الحديث الأول، ويؤكد وجوب اجتناب ما يفضي إلى النزاع والاختلاف في كتاب الله.

وبناءً على ذلك، فإن الغرض من هذه الشواهد هو تقوية معنى الحديث وتأكيده دلالاته، وتعزيز مضمونه بروايات أخرى مستقلة، وبيان أن المعنى لم يأت من طريق واحد، بل وردت به عدة أحاديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، مما يزيده رسوخاً وثبوتاً في باب التحذير من اتباع المتشابه والاختلاف في القرآن الكريم، دون أن يكون المقصود منها تقوية الإسناد الأصلي للحديث.

(¹) المرجع السابق، ج4، ص2053، رقم (2667).

خاتمة البحث:

- تبين من خلال المبحث الأول أن الإمام مسلم رحمه الله اعتمد في صحيحه منهجاً قائماً على تقديم الروايات الأصح والأقوى، وجعلها أصولاً يبني عليها أبوابه.
- وتبين من خلال المبحث الثاني أن المتابعة هي موافقة الراوي لغيره في الإسناد، وأن الشاهد هو موافقة حديث آخر له في المعنى من طريق صحابي آخر.
- وأظهرت الدراسة التطبيقية في المبحث الثالث أن الإمام مسلم أكثر من إيراد المتابعات مقارنة بالشواهد، وأن المتابعات القاصرة أكثر من المتابعات التامة في كتاب العلم.
- كما تبين أن الإمام مسلم لم يُورد المتابعات والشواهد لمجرد جمع الطرق، وإنما لتحقيق مقاصد علمية ونقدية، منها تقوية الإسناد، ورفع التفرد، وبيان اختلاف الطرق والألفاظ.
- منهج الإمام مسلم أنه يبدأ بالأحاديث الأصلية المعتمدة، ثم يتبعها بالمتابعات والشواهد لتقوية الرواية أو المعنى، وبيان اختلاف الطرق والألفاظ، وفق منهج نقدي دقيق.

النتائج:

أولاً: تبين من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية أن المتابعات والشواهد التي أوردها الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه إنما جاءت من روايات الطبقة الثانية أو الثالثة، وقد ساقها على سبيل الاستئناس والاستشهاد، لا على سبيل الأصول المعتمدة التي بناها من روايات الطبقة الأولى.

ثانياً: مقصود الإمام مسلم من إيراد المتابعات والشواهد هو تقوية الإسناد أو تقوية المعنى وتعضيده من جهة الدلالة، أو المقصود بهما عن وجود العلة في الحديث.

ثالثاً: أكد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه تقسيمه للأحاديث إلى ثلاثة أنواع، وقد التزم بهذا التقسيم، واستوعب الأنواع الثلاثة وطبقها عملياً في صحيحه.

التوصيات:

1. ضرورة التمييز بين الأحاديث التي أوردها الإمام مسلم في الأصول، والأحاديث التي أوردها في المتابعات والشواهد.
2. عدم حمل جميع روايات صحيح مسلم على رتبة واحدة من حيث الاحتجاج والاستدلال.
3. العناية بفهم مقصد الإمام مسلم من إيراد المتابعات والشواهد قبل الحكم على الروايات أو تقويمها.
4. عدم التسرع في تضعيف الروايات الواردة في المتابعات والشواهد أو تخطئتها لمجرد كون بعض رواها دون رواة الأصول.

5. توجيه مزيد من الدراسات التطبيقية إلى كتب صحيح مسلم المختلفة للكشف عن منهجه في توظيف المتابعات والشواهد ومقاصده العلمية والنقدية.
6. الاستفادة من المتابعات والشواهد في فهم اختلاف الألفاظ والطرق، ومعرفة أثرها في تقوية الأسانيد وتأييد المعاني.

قائمة المصادر والمراجع

1. الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى، السنن، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م).
2. الحاكم: محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين (حيدر آباد الدكن: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1356هـ/1937م).
3. ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (دم: المحقق، ط3، 1443هـ).
4. ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم (دم: دن، ط2، 1441هـ/2020م).
5. ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (مصر: المكتبة السلفية، ط1، 1380-1390هـ).
6. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تخريج واعتناء: محمد أيمن الشبراوي (القاهرة: دار الحديث، دط، 1427هـ/2006م).
7. الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1419هـ/1998م).
8. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (دم: دار طيبة، دط، دت).
9. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ).
10. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر (بيروت: دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، دط، 1406هـ/1986م).
11. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1389-1392هـ).
12. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، حواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ).

13. مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، 1374هـ/1955م).
14. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ).
15. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ).



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

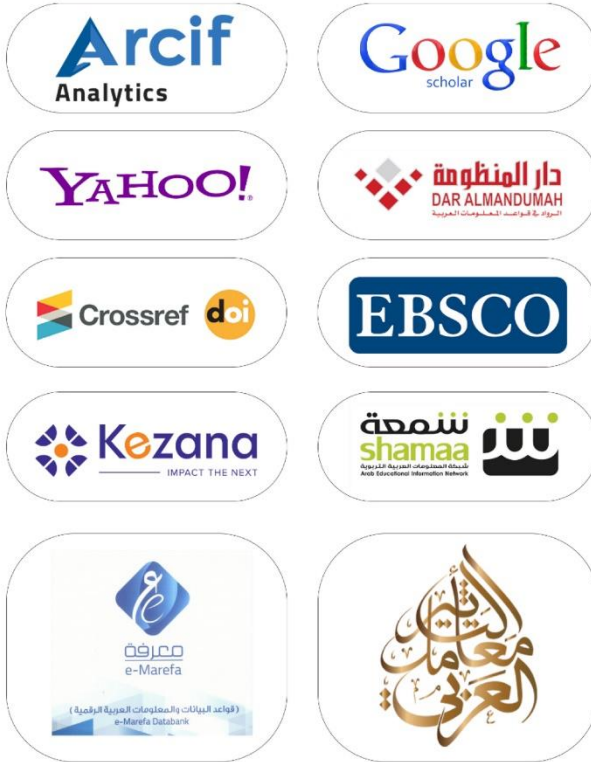
مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي